

المحاضرة 6: المجتمع المدني في الفكر السياسي

يمتد مفهوم المجتمع المدني في عمق الفكر السياسي، نضج في الغرب على يد الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس، الذي دعا إلى تكوين مجتمع سياسي برلماني تسوده حرية التعبير عن الرأي، يقوم بتشريع القوانين لحماية النخب في المجتمع، وهم المواطنين الأحرار دون النساء، الأطفال والأجانب، وضمت النظرية اليونانية طيفا واسعا من العلاقات الإنسانية كالصدقة، التعليم، واجبات العبيد، التزامات السادة، المواطنة وغيرها، صاغت المقاربة الأولى للمجتمع المدني.

في العصر الكلاسيكي، يمكن القول أن الإنسان والمجتمع هما المحور المركزي للأفكار اليونانية، وعليه كان تصور سقراط وأفلاطون وأرسطو للمجتمع المدني باعتباره المجتمع الجيد، حيث توجد العدالة والعقلانية والشجاعة والحكمة. هذه الصفات، من بين أمور أخرى، تنتج مجتمعا أو دولة مثالية يتعاون فيها المواطنون وفقا لمهاراتهم، ولم تكن هناك محاولة للتمييز بين المجتمع المدني والدولة بل المنظرون الكلاسيكيون اعتبروهما غير منفصلان.

خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أصبح مفهوم المجتمع المدني يشير إلى التحول الهائل الذي حدث في الفكر السياسي، تعبيرا عن إرادة الفكر الغربي للتخلص من أزمنة العصور الوسطى.

وتبدأ المرحلة الأولى من العصر الحديث مع عصر الأنوار الذي مهد للثورات البورجوازية، في مقدمتها الثورة الفرنسية للنهوض ضد الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك ومن مظاهرها:

- سواد نظام قديم يقوم على التراتبية الاجتماعية، يميز بين الملاك والتابعين، يتبعه تصور إيديولوجي يربط بين السلطة والقدسية، سواء كانت مرجعيتها دينية أو سياسية، وقد عمل على صياغة هذا التصور رجال الكنيسة وفقهاء القانون المقدس، أو نظرية الحق الإلهي للملوك.
- استناد البنية المجتمعية إلى قسمة ثلاثية: "أولئك الذين يتعبدون، أولئك الذين يحاربون، وأولئك الذين يشتغلون من أجل إطعام الآخرين" - رجال الدين - النبلاء - الطبقة الكادحة من العامة.
- تصدع ذات البنين في القرن السابع عشر، لم يعد معه لطبقة النبلاء سوى دور هامشيا طفيليا، انعكاسا لتطور الفكر الاقتصادي الأوربي الذي كان آنذاك قائما على التجارة، القائمة على الامتلاك والتنقل الحر، فكان التاجر يجد نفسه ممثلا، فاعلا وسيدا.

- تراكم المصالح والمكاسب ساهم في نمو طبقة جديدة (البورجوازية)، سعت إلى نشر ما تؤمن به من قيم ومعتقدات، بغرض فرض وجودها الاجتماعي والسياسي انعكاسا للمكانة الاقتصادية التي تحوز عليها.

وعليه ارتبطت نشأة المجتمع المدني في السياق الأوروبي بتطور وتغلغل اقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يقوم على الحرية والمبادرة والمساواة، وتفكك العلاقات المجتمعية الأولية، بفعل صعود فئات اجتماعية اقتصادية وسياسية جديدة تحاول التجمع في منظمات جديدة لحماية مصالحها ومواجهة القوى التقليدية المناهضة التي توظف سلطة الدولة وايدولوجية الكنيسة.

المجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي:

أهم ما حاولت نظرية العقد الاجتماعي أن تقوم به هو نقد وتجاوز نظرية الحق الإلهي للملوك التي تستمد مشروعيتها من حقل القداسة (الدين والمؤسسة الكنسية)، والتوقف عن الاحتكام إلى قانون "الحق الطبيعي"، الذي يتأسس على مبدأي القوة والشهوة، حيث لا يحضر على الشخص إلا الأشياء التي لا يرغب فيها، أو لا يستطيع القيام بها.

والأطروحة الأساسية التي تدافع عنها نظرية التعاقد، هي أن انتقال المجتمعات من حالة الطبيعة كيفما كانت الفرضيات الفلسفية الواصفة لها، إلى حالة المجتمع أو الثقافة أو الدولة، تم بموجب اتفاق حر وإرادي بين الناس.

تبلور المفهوم للمرة الأولى في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي، حيث كان مرادفا للمجتمع السياسي المؤسس على التعاقد الاجتماعي، الذي تتأسس جل افتراضاته حول:

- سواد حالة الطبيعة، وهي حالة ما قبل المجتمع، حيث يعيش الأفراد مجردين من كل وسائل المدنية والروابط الاجتماعية يعيشون الحرية التامة، كل مستقل عن الآخر وغير مرتبط به.
- يتفق فلاسفة النظرية حول هذه النقاط رغم اختلافهم في تحديد الملامح الأساسية لحالة الطبيعة.
- يقيم العقد والاتفاق حكم الأغلبية المقيد، ليحمي حياة الأفراد، حرياتهم وممتلكاتهم، وبذلك يؤكد لوك مبدأ الديمقراطية في الحكم، بينما يعزز هوبز مبدأ القوة.

ففي سياق فلسفة العقد الاجتماعي اعتبر المجتمع المدني كل تجمع بشري، خرج من حالة الفطرة الطبيعية إلى الحالة المدنية، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدية،

وبهذا المعنى كان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً، يضم المجتمع والدولة معاً، ولا تمييز بينهما.

سؤال: ما سبب اللاتمييز بين الدولة والمجتمع المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي؟

لا يرى توماس هوبز وجون لوك أي سبب للتمييز بين الدولة والمجتمع المدني، حيث يقارنون المجتمع المدني بحالة "الطبيعة" واستناداً إلى حججهم على حالة افتراضية للطبيعة، أين لم يكن للناس قوانين ولا أهداف مشتركة ولا أشكال أخرى من آليات الرقابة الاجتماعية، فهم يؤكدون أن ظهور الدولة هو للمساعدة في الحفاظ على الكياسة.

بالنسبة لهوبز، تصرفات الإنسان مدفوعة بالمصلحة الذاتية، وتعدد هذه المصالح الذاتية يؤدي إلى فوضى حيث تكون الحياة "منعزلة، وفقيرة، بذيئة، وحشية، وقصيرة".

لتجنب هذا المستوى من الفوضى، هناك حاجة لإنشاء دولة قوية، لحماية المواطنين ومنع حالة الحرب للجميع ضد الجميع. وهكذا يفرض الكياسة والنظام في ما كان حتى ذلك الحين مجتمعاً فوضوياً.

يشترك لوك في وجهة نظر مماثلة مع هوبز حول حالة الطبيعة وأصل الدولة، لكنه يختلف عنه في أنه يرى أن الدولة لا يمكن أن تمتلك سلطة مطلقة. بدلاً من ذلك، فإن المواطنين الذين دخلوا في عقد اجتماعي لتشكيل سلطة مشتركة مع سلطة سن القوانين والحفاظ على النظام، يحتفظون ببعض الحقوق التي يجب على الدولة ألا تنتهكها. تشمل هذه الحقوق الأساسية، بالنسبة للوك، الحق في الحياة والحرية والملكية. وهكذا يرى لوك، مثل هوبز، أن المجتمع المدني مرادف للدولة حيث للسلطة العامة (الدولة) والمواطنين التزامات متبادلة، يخضع المواطنون للسلطة وتضمن السلطة حقوقهم الأساسية، وهذه هي الكياسة المكتسبة من أجل الصالح العام.

طروحات ما بعد العقد الاجتماعي:

يجادل إميل دوركهايم بأن هناك عدة مجالات للمجتمع المدني، هذه المجالات هي المجتمع السياسي أو المجال العام، والأسرة، والجمعيات التطوعية، والحركات الاجتماعية، وهذه المجالات لها منطقتان داخلي ومجموعة من الممارسات المتميزة التي تساهم في التكامل الاجتماعي، والحرية الفردية، والتضامن المجتمعي.

تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية في مجالات المجتمع المدني في دوركهايم في أنه يشمل المجالين الخاص والعام كجزء من مجتمعه المدني، وهذا ما يجعل رؤيته للمجتمع المدني غير واضحة ولا تختلف بأي شكل من الأشكال عن المفكرين الأوائل الذين فشلوا في التمييز بين الدولة والمجال العام.

المؤكد أن المجتمع السياسي لدوركهايم يلخص الدولة مما يعني أنه لا يرى فرقا بين الدولة والمجتمع المدني، لذلك بالنسبة له، هناك مجتمع مدني بمجالات أو مظاهر مختلفة.

إن تضمين المجتمع السياسي (بما في ذلك الدولة) والأسرة كمؤسسين للمجتمع المدني يظهر أن دوركهايم لم يبتعد عن تصور المفكرين الأوائل للمجتمع المدني.

ظهر نقاش أوضح عن المجتمع المدني في فلسفة الحق لـ هيغل حيث قام بتمييز واضح بين الدولة والمجتمع المدني، أين يجادل هيغل بأن المجتمع المدني هو أحد العناصر الثلاثة للحياة الأخلاقية، الاثنان الآخران هما؛ الأسرة والدولة، بالنسبة لهيغل، يقع المجتمع المدني بين الأسرة والدولة، وهو مجال الحياة الاجتماعية حيث يتمتع الأفراد بحرية السعي وراء مصلحتهم الأنانية ضمن حدود معترف بها عالمياً.

الأسرة هي المجال الخاص الذي ينطوي على روابط وثيقة بينما تسعى الدولة إلى تحقيق المصلحة العالمية وبالتالي خلق الفجوة التي يملأها المجتمع المدني. إنه المجال الاجتماعي مع عدم وجود قيود على حقوق الفرد في المشاركة والتشئة الاجتماعية والاكتساب، فيتم فيه حل النزاعات الناتجة عن تضارب المصالح من قبل الدولة لما تضع الدولة القوانين التي توجه السعي وراء هذه المصالح، والملاحظ أن وجهة نظر هيغل كان لها تأثير كبير على مفهوم المجتمع المدني اليوم.

نظر فريدريك هيغل للمجتمع المدني على أنه ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة والدولة، ومؤسساته ضرورة بشرية لا غنى عنها، يشتمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجاتهم المادية، وبالتالي هو ذلك التنظيم الذي يستهدف ملاً حيز الفراغ الاجتماعي والاقتصادي بين الدولة ومؤسساتها الحكومية من جهة والأسرة من جهة أخرى، مستعينا بمؤسسات وسيطة أطلق عليها التعاونية الأهلية.

المجتمع المدني عنده مخالف لأفكار التمدن عند لوك وبودان، فهو مجتمع الحاجة والأنانية والمصالح الضيقة الخاصة لذا يبقى بحاجة مستمرة للرقابة الدائمة من طرف الدولة، هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية الحفاظ على حركية المجتمع وحماية مصالحه وتوجيه أنشطته، ففي غياب الدولة لا توجد الحرية، وهي قيمة لا يجدها الفرد لا في العائلة ولا في المجتمع المدني، إنما ضمن إطار الدولة فقط.

تصور آدم سميث المجتمع المدني على أنه أنشطة اقتصادية تتطوي على المنافسة وتغيير السوق، وقد ابتعد بذلك عن المفكرين الأوائل ليجادل بأن المجال السياسي يختلف عن المجال الاقتصادي ومجال السوق. هذا المجال الاقتصادي، حيث توجد الحرية الفردية للسعي وراء المصلحة الذاتية والمساهمة في الصالح العام للمجتمع، هو ما يعترف به سميث على أنه المجتمع المدني.

إدراج سميث للمجال الاقتصادي كجزء من المجتمع المدني ينم عن الرأسمالية، هذا أمر مفهوم بالنظر إلى الاهتمام والمساهمات الأكاديمية الأوسع لسميث، وجهة النظر هذه ضيقة للغاية لأنها توحي بأن حرية المواطنين ومصالحهم الذاتية تقتصر فقط على الأنشطة الاقتصادية. أما كارل ماركس فبنى مفهومه للمجتمع المدني على انتقاد التصور الهيجلي حول الدولة والمجتمع المدني، وهو ما قاده إلى صياغة البيان الشيوعي عام 1848 القائم على مفاهيم وسائل الإنتاج، الصراع الطبقي والخطورة التي تتطوي عليها الرأسمالية.

المجتمع المدني سابق في وجوده على الدولة ذاتها في مرحلة الصراع الاجتماعي والتنافس الاقتصادي، في إطار الفكر الماركسي حول أساس نشأة الدولة وتفسيره المادي للتاريخ، وصولاً في نهاية المطاف إلى القضاء على الدولة ككل، التي اعترف بوجودها المؤقت في المرحلة الشيوعية، بينما يتحول المجتمع المدني إلى القابض على كل شيء.

وفي ذلك التمييز الكلاسيكي بين البنية التحتية والفوقية اعتبر المجتمع المدني مكوناً أساسياً من مكونات البنية الأولى، لأنه يمثل القاعدة المادية للدولة اقتصادياً وإنتاجياً، فهو مجال حراك طبقي لا يعبر عن مصالح البروليتاريا. كما ذكر ماركس أن الدولة العلمانية الحديثة تقدم وجوداً مزدوجاً، يكون فيه الأفراد أعضاء في المجتمع المدني، يتابعون مصالحهم الخاصة ويبحثون عن رخائهم، ومن جانب آخر يرون أنفسهم بوصفهم مواطنين يعملون من أجل الخير المشترك.

وبالتالي قدم ماركس قراءة مزدوجة للمجتمع المدني، فهو من جهة الفضاء الذي تجتمع فيه كل العلاقات والروابط المادية القائمة بين الأفراد، في سياق مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، ومن جهة ثانية يمثل مجالا لتضارب المصالح الاقتصادية، في إطار القيم البورجوازية والحياة الاجتماعية، إذن هو مجتمع مدني اقتصادي.

في توسيع أنطونيو غرامشي لرؤية ماركس للمجتمع المدني، أكد أن المجتمع المدني يتجاوز الفرد ليشمل المنظمات الخاصة، يندمج المجتمع المدني مع الطبيعة القسرية للدولة والمجال الاقتصادي للإنتاج. يشجع المجتمع المدني عدم المساواة في العلاقات الاجتماعية من خلال دعم الاستغلال الرأسمالي للبروليتاريا باسم السعي الفردي لتحقيق المصلحة الخاصة.

كان غرامشي مهتما بالجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني، فهو بالنسبة له كينونة منفصلة ليس عن الجهاز القسري للدولة فحسب، إنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية للمجتمع، مركزه هو الميدان الذي يتم فيه دعم ومنازعة فرص الهيمنة، يمثل المؤسسات الثقافية والاجتماعية والأنشطة المجتمعية، حيث عبر عن المجتمع المدني باعتباره جزء من البنية الفوقية، التي يميز فيها بين المجتمع المدني الذي يعبر عن جملة المؤسسات، على غرار الكنيسة، الصحافة، الأدب والنقابات، والمجتمع السياسي أو الوظيفة القيادية التي تعبر عنها الدولة.

-وظيفة الأول (المجتمع المدني) الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا، يضطلع بها المثقفون.
-وظيفة الثاني (المجتمع السياسي)، السيطرة والإكراه، تضطلع بها الدولة والسلطة القضائية، بواسطة القوة والتهديد بالقوة.

حيث يصبح المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد ماركس وهيغل، بل فضاء للتنافس الإيديولوجي، حيث لا يمثل العلاقات المادية فحسب، بل حتى الثقافية والروحية. فيما اعتبر ألكسيس دي توكفيل المجتمع المدني السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي، التي تجذب المواطنين بكل عفوية، كما أكد على دور الروابط والجمعيات الاجتماعية في تشكيل المجتمع المدني، وهي بمثابة مدارس تلقن المواطن قيم المحافظة على الحقوق والواجبات والترابط المجتمعي، ما يميزها عن الأحزاب السياسية (الجمعيات السياسية) ويؤكد على حرص الدولة عدم منع المواطنين من تأسيس هذه الجمعيات، حتى لا تقتل فيهم روح الميل للتجمع والتكتل.